الرقابة وحشٌ يهدِّد الكتابة

إدوار الخرّاط

أُحسّ أنّ الرقابة وحشٌ كامنٌ تارةً، وسافرٌ كاشرٌ عن أنيابه تارةً أخرى. إنّه يترصّد الكتابةَ. ولا أتوقف عن مجالدته أو عن إلغاء وجوده، مغامرًا بأنّه قد انتفى، بينما أَعْرف طبعًا أنّه قائمٌ متربِّص ذو سطوة.

لي تجربة قديمة مع الرقابة. فقد دَفَعَتُ بمجموعتي القصصيّة الأولى إلى النشر في العام ١٩٥٨، بعد كتابة بعض قصصها قبل أكثر من خمسة عشر عامًا، والبعض الآخر قبل ثلاث سنوات.

في تلك الأيام كانت الرقابة على الكتابة سافرة ومقنّنة. فقد كان على المؤلّف والناشر أن يحصلا على موافقة الرقيب قبل نشر الكتاب، بل قبل طبعه. وعلى أثر اعتقال صاحبَي «المؤسسة القوميّة للنشر والتوزيع،» حسين طلعت وريمون دويك، كان عليَّ أن أقوم بدور الناشر، أيْ أن أدفعَ إلى صاحب الطبعة نفقاتِ نشر الكتاب، على هيئة كمبيالات مستحقّة الدفع على مدى سنتيْن أو أكثر، كلٌّ كمبيالة بمبلغ عشرة جنيهات بالتمام والكمال، وهو مبلغ باهظ في ذلك الحين.

وكما قلتُ، كان المألوف أن ترسِلَ المطبعةُ بروفات الكتاب إلى مكتب الرقيب، قبل أن تغامِرَ بطبعه واحتمالِ خسارة نفقات الطبع إذا ما مُنع الكتاب. وباعتباري المؤلّفَ والناشرَ (على رغم أنفه) فقد استُدْعِيتُ إلى مقابلة الرقيب، الذي نسيتُ اسمَه الآن، ولا أَذْكر سوى أنه كان ضابطًا «مثقفًا» ورقيقًا دمثًا ـ شأن كلّ الضباط في مثل هذه المواقع (فهم يدرَّبون على النعومة التي تُخفي قبضةً حديديّة). وكان عنده أيضًا حسٌّ لغويٌّ يقظ.

الرقيب وجماليّة قصصي

اعترض الرقيبُ على ألفاظ وعبارات رآها «تَخْدش الآدابَ العامّة،» بينما كنتُ أجدها ـ ومازلتُ ـ ضرورةً جماليّةً وفنيّةً في سياقها القصصيّ وربما في أيّ سياق، وإنْ كانت تَلُوح للأذن «الطهرانيّة» أو «المتزمّتة» إباحيّةً أو شَبَقيّةً.

الطهرانيّة هنا دلالةٌ تاريخيّةٌ وسياسيّة، لا مجرّد التزام أدبيّ أو أخلاقيّ. إنّها فرضُ رؤية محدَّدة إلى الحياة، ووصايةٌ أبويّةٌ عُلْويّةٌ قائمةٌ على يقين مطلق بامتلاك الحقيقة وامتلاك التاريخ معًا. وهذا على وجه الدقّة ما يؤصِّل للسلطة الناصريّة التي اغتصبتْ لنفسها حقَّ إنفاذِ أماني الشعب، وحدها، كأنّما ذلك حقٌّ إلهيٌّ أو تاريخيٌّ تمليه حتميّةٌ لا تُساءَل ولا حقّ لأحد في أن يسائلها. إنّ «الطهرانيّة» في الأدب، عن طريق الرقابة، أيْ عن طريق القوة وبمقتضى السلطة، هي انعكاسٌ واعٍ أو لاواعٍ لطهرانيّةٍ مفترضةٍ في السياسة، بل في التصرف في مصائر الناس ـ أفرادًا وشعوبًا على السواء.

أحصيتُ في الكتاب ١٩ موضعًا
كان للرقابة «الطهرانيّة» عدوانٌ عليها

كان عليَّ آنذاك أن أعيد صياغةَ الجملة أو أن أعدِّلَها، وأنا ممزَّقُ الروح جريح، بحيث أحسستُ أنّني أخون نفسي خيانةً لا تُحتمل.

مثالُ ذلك أنّ العبارة التي جاءت في سياق إحدى القصص كانت تجري على النحو التالي: «فسقطتْ يدُه بثقل، واصطدمتْ بلحم وركها من فوق الفستان الخفيف.» لكنّ السيد الرقيب لم يَحْتمل «لحم وركها» (وهي العبارة الوحيدة التي توحي بالحسيّة والجسديّة الضروريّتيْن في ذلك السياق)، فظهرت العبارةُ في الطبعة الأولى من **حيطان عالية** على النحو التالي: «فسقطتْ يدُه بثقل واصطدمتْ بها من فوق الفستان الخفيف.» لا بأس، ولكنْ ليس ذلك هو المطلوب، فنيّاً!

أَحْصيتُ في الكتاب تسعة عشر موضعًا كان لهذه الرقابة الطهرانيّة عدوانٌ عليها من هذا القبيل. ولا بدّ أن أَعْترف أنّني شاركتُ في هذا العدوان قسرًا، إذ كان الخيارُ بين أن يُنشر الكتابُ معدَّلاً كما تشاء السلطةُ أو أن يُمْنع من النشر أصلاً.

في الطبعة الثالثة عاد للنصِّ اكتمالُه.

اليوم: اختلاف في الشكل

أحكي هذه القصة لأقول إنّ الأوضاع الآن قد اختلفتْ قليلاً، وإنْ ظلَّ جوهرُها يَضْرب فيه عدوانُ السلطة، من خلال رقابةٍ تنوعّتْ أشكالُها وموضوعاتُها بتنوُّع السلطات التي تمارسها. فإذا أصبح هناك الآن هامشٌ أكبرُ ممَّا كان منذ نحو نصف قرن في تقبُّل السياق الشبقيّ الإيروتيكيّ الذي يسمَّى «إباحيّاً،» وهو لا بالإباحيّ ولا بالبذيء، فإنّ هذا الهامش مازال ضيِّقًا وهشّاً وعُرضةً للإطاحة به وفق أهواء سياسيّة وتحت ضغوط اتجاهات ظلاميّة أعتى من أيّة سلطة طهرانيّة، مدنيّة أساسًا، حتى إنْ كان القائمون عليها من العسكر. أمّا الرقابة غير المعلنة، المتربِّصة، فهي رقابةُ الغوغاءِ، المُقْفلي الأفق، مُلاّكِ الحقيقة الواحدة التي لا يأتيها البطلانُ من قبل أو من دبر.

ومع ذلك فإنّ الكتّاب، يومًا بعد يوم، وفي غمار معركة إثر معركة، يواصلون انتزاعَ قَدْرٍ أكبرَ فأكبر ـ مهما كان ضئيلاً ـ من حريّة التعامل مع السياق الإيروتيكيّ. صحيح أنّ شبح التهديد الظلاميّ والقمع الغوغائيّ مازال ماثلاً، لكنّ الفنان الوفيّ لرسالته لن تروِّعه الأشباح.

رقابة الناشر والعامل في المطبعة

لعلَّ الرقابة تأتي الآن من الناشر، أو حتّى من أحد العاملين في المطبعة، الذي تستنفره كلمةٌ منزوعةٌ من سياقها، فيَسْتنفر ـ بدوره ـ الناشرَ. فإنْ لم يستجبْ هذا الأخيرُ راح يَسْتنفر هيئاتٍ ومؤسساتٍ معيَّنةً ومعروفةً، أو قام أحدُ «نوّاب الشعب» بتوجيه طلب إحاطة أو سؤال إلى وزير أو آخر، كما حدث في أزمة الروايات الثلاث المعروفة، وما حدث قبل ذلك في أزمة **وليمة لأعشاب البحر**. وفي الأزمتين كلتيْهما، كانت الرقابةُ الغوغائيّةُ مرتبطةً بالجهل التامّ المطبق لا لقواعد الفن القصصيّ وأصولِه وأعرافه فحسب، بل أيضًا وأساسًا لمحتوى الروايات موضوع الرقابة، إذ لم يقرأْها الرقباءُ الجددُ الذين عَيَّنوا أنفسَهم ونصّبوها لهذه المهمة النكراء ـ بل لعلّهم لم يَرَوْها أصلاً.

لقد أصبح الناشر الآن، حكوميّاً أو خاصّاً، يَحْسب ألفَ حساب لقوى الرقابة الغوغائيّة الظلاميّة المستترة غالبًا تحت مسُوح التقوى والدين والأخلاق القويمة. وتلك موجةٌ تكاد تهزّ أسسَ حياتنا الثقافيّة، تكاد تُنْهك حريّةَ الإبداع بأن تقتلَها في مهدها، بل تجفِّف منابعَ الإلهام الفنيّ أصلاً، وتكرِّس الاستنساخَ، و«السيرَ بجانب الحائط» على الطرق الآمنة التي طالما وَطِئَتْها الأقدامُ، وتدعو إلى التقليد والاتّباع والمطابقة الاجتماعيّة ـ وكلُّها نقائضُ الفنّ، الذي إنْ لم يكن تجديدًا ومغامرةً واختراعًا وضربًا في المجهول فإنّه لا يكون.

الحريّة في وجه الرقابة مطلقة!

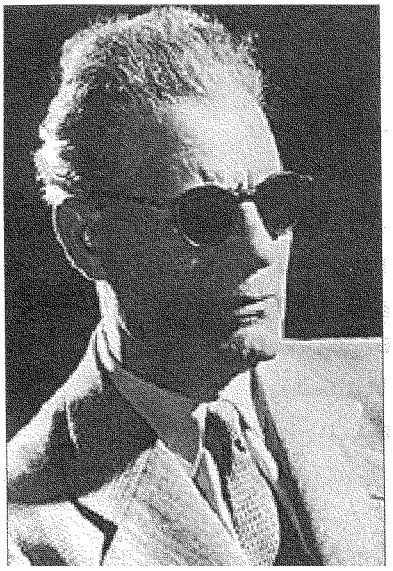

تراجعتْ رموزنا الكبيرة وامتثلت في آخر الأمر لنواهي الرقابات

أُوقِنُ أنّ الحريّة ليست فقط ضرورةً في المناخ العامّ الذي يَسُود مجتمعًا يَطْمح إلى الإبداع ـ بما في ذلك ابتداعُ نفسه في شتّى المجالات ـ بل هي أيضًا شرطٌ لا تقوم للعمل الإبداعيّ قائمةٌ بغيره.

الحريّة هنا، التي هي في حالِ تحدٍّ مستمرٍ للرقابة (أرقابةً رسميّةً كانت أَمْ غوغائيّةً، خارجيّةً أَمْ داخليّةً كامنةً في ذات المبدع)، إنّما هي حريّة مُطْلقة لا تحدُّها إلا حريّةٌ مقابلة. وعلى طرفيْ هذه المعادلة الحرجة، بين الحريّة والحريّة المقابلة، ليس ثَمَّ إلاّ الحوارُ لا الفرضُ، والنقاشُ لا القسرُ، وتبادلُ الحجج والأطروحات بالحُسْنى لا المنعُ بالمصادرةِ والعزلِ والزجِّ في ظلمات سجون ماديّة أو معنويّة على السواء.

الحريّة ـ في وجه الرقابة ـ مطلقة. وفي إطلاقيّتها هذه قانونٌ متضمَّن ومُضْمَر يُلْهِم العملَ الفنيَّ أو الإبداعيَّ. إنّه قانون خفيٌّ غيرُ مَجْهور، فهو إذن مسؤوليّةٌ من غير أن يكون إلزامًا من الخارج ـ والالتزام هنا قهرٌ وقمعٌ من سلطةٍ ما، بوليسيّةً أو «قانونيّةً» أو سلطةَ نصٍّ مقدّسٍ أو عرْفٍ سلفيّ، شفهيّةً أو كتابيّةً، غوغائيّةً أو منظَّمةً.

وبدهيٌّ في هذا السياق أنّ الحريّة القائمة على احترام الرأي الآخر إنما هي قائمة في الوقت نفسه على تسييد العقل، لا على الانصياع أو الامتثال لمتطلّبات آليّات القوى النفسيّة والاجتماعيّة المدمِّرة: قوى ظلاميّةِ التعصُّب، وتأكيدِ الذات في نوعٍ من العمى عن وجود الآخرين وعن نُور التسامح (لا التنازل).

الرقابة التي نجالدها، ونَعْمل بكلّ قوانا المستنيرة على إلغائها، تَسْتند بالضبط إلى هذه الأنواع من السلطة : سلطةِ الموروث، وسلطةِ الظلم الاجتماعيّ، وسلطةِ الحسِّ العامِّ السائد، وسلطةِ القوانين السيئةِ السمعة ـ أيْ سلطات القمع بأنواعها.

لا مفرّ من أن تتضافر الآليّاتُ الاجتماعيّة المستنيرة والآليّاتُ النفسيّة المتساوقة معها، أيْ آليّاتُ الخارج والداخل، آليّاتُ النصّ المفتوح والتلقّي الحرّ، لكي تضع اللبناتِ الأولى الأساسيّةَ لحريّة الثقافة والإبداع بل لوجودها الحقيقيّ أصلاً.

لم يكن وجودُ الرقابة بعيدًا عن أسباب فشل نهضتنا الثقافيّة وإخفاق الجهود التنويريّة، منذ أيّام رفاعة رافع الطهطاوي حتى أيّام طه حسين وتلاميذه. فلعلّ معظمَ الذين تصدَّوْا لما تمثّله الرقابةُ من تعويق وإحباط لكلّ مساعي النهضة لم يَصْمدوا حتى النهاية ـ وإنْ كان في النهاية تضحيةٌ بالحريّة الشخصيّة بالسجن أو المنع، أو حتى تضحيةٌ بالحياة نفسها ـ بل تراجعتْ رموزُنا الكبيرةُ، ورضيتْ بالتنازل، وامتثلتْ في آخر الأمر لنواهي «الرقابات» على أنواعها. لقد قبلوا بالانسياق وراء الضغوط الاجتماعيّة المحافظة أو السلفيّة، وما زال رَكْبُ التقدم يتعثّر وإنْ لم يتوقفْ قطّ. وما زلنا مهدَّدين بأن نقع، تحت دعاوى المصالحة، في براثن الردة الظلاميّة.

ليس لأنواع «الرقابات،» على اختلافها، مكانٌ في حلقة الإبداع الفنيّ بين المبدع والمتلقّي. فللإبداع سياقُه الخاصُّ، الذي هو بالضرورة منفصلٌ عن سياق «الدعوة» إلى مكارم الأخلاق، أو سياقِ النص الإلهيّ، أو غيرهما من السياقات. فلا يُمْكن أن نَخْلط هذه السياقات بعضَها ببعض، وإلا كان مآلُنا الوقوعَ في حلقة خبيثة لا مخرج منها.

النصوصُ الإلهيّة والمكرَّسةُ لها احترامُها، بين المؤمنين وغير المؤمنين معًا: وهذه أيضًا من البدهيّات التي لا يجوز الخلطُ فيها. ومشاعرُ المؤمنين لها احترامُها، وكذلك مشاعرُ غيرهم. لكنّ حريّة المبدع في عمله غيرُ قابلة لأن تقيَّدَ بأيّ قيد، مادامت في سياقها الخاصّ بها، ولا دَوْر للرقابة هنا.

لا يصحّ أن يعامَلَ العملُ الفنيُّ معاملةَ النص الدينيّ أو النصّ «الأخلاقيّ» بالمعنى العامّ المتواضَع عليه، سواء كان ذلك على سبيل الدحض أو على سبيل الامتثال. فلكلٍّ سياقُه الخاصُّ، وللعمل الإبداعيّ (فنيّاً أو اجتماعيّاً) أخلاقيّاتُه العميقةُ الضروريّة؛ ولعلّ أوّل مقوّمات هذه الأخلاقيّة مقدرةٌ على الصدق وشجاعةِ البوح والدعوةِ إلى التواصل في ساحة تقع بين الذاتيّات، فضلاً عن مقوّمات جماليّة هي في نهاية التحليل أخلاقيّةٌ بالمعنى الأعمق.

الرقابة لا مكان لها في تعدديّة المواقف والاتجاهات والإبداعات على ساحة الحريّة. فهذه تعدديّة لا يمكن أن تكون ثابتةً أو جامدةً، أو قالبًا في مواجهة قالب، بل فيها من المرونة والتفاعل الحرّ والتشكّل المتجدّد المستمرّ ما تمليه العقلانيّةُ أساسًا وما تمليه القيمُ الكبرى المساوقةُ لها، مترتّبةً عنها، بل نابعةً منها: قيمُ السعي نحو العدالةِ والكرامةِ وقبولِ ذوات الآخرين، والقيمُ «الأخرى» التي لا تتنافى مع العقل، من دون نزولٍ عن إيمان أو تفهم لحقائق ما ـ «حقائق» لا يُمْكن أن تكون مقذوفةً علينا من عالم مثاليّ سُطِّرَتْ فيه منذ الأزل وإلى الأبد كلُّ الألواح المحفوظة، بل هي حقائقُ موضوعةٌ دائمًا للسؤال وللحوار، وهي تصاغ من جديد صياغةً متّصلة، بإيجابيّة قادرةٍ على الاستجابة للتحدّيات الجديدة ومواجهتها.

الرقابة الذاتيّة

هل الرقابة، في النهاية، ذاتيّةٌ، كامنةٌ في صميم التركيبة النفسيّة والعقليّة لمبدعينا، خاصةً في عالمنا الشقيّ الموسوم بأنه عالم ثالث، أو عالم آخر، أو عالم بائد؟

لا مفرّ من أنّ هناك في دخيلةِ كلٍّ منا قَدْرًا ـ كبيرًا أو صغيرًا ـ من الرقابة على الذات، من الذات، لا من الخارج (إنْ كان ثَمَّ إمكانيّةٌ للفصل ما بين الذات والخارج). لكنّي أتصوَّر ـ وأمَلُ ـ أن تكون لدى كلٍّ منّا المقدرةُ على كبح هذه الرقابة الداخليّة، أو (على الأقلّ) مجالدتِها، والوعيِ بخطورتها، ومقاومتِها.

أما عندي، فإنّني أُحسّ باستمرارٍ أنني أقف في مواجهة هذه الرقابة، أدحضها بقدرِ ما أستطيع، بكلّ ما أنتزعه من قبضة المواضعات والأعراف والقوانين الاجتماعيّة. عندي، وأحس أنّ ذلك يَنْطبق على كلّ مبدع (وكلُّ إنسانٍ في النهاية مبدع)، قدرٌ كبيرٌ أو صغيرٌ من التمرد والثورة والمغامرة ومحاولةِ اقتحام المحظورات في سبيل تنميةِ ما أراه قِيمًا جديرةً بالتنمية والصيانة؛ وأولُها قيمةُ الحريّة في جميع المجالات: الإيروتيكيّ والسياسيّ والدينيّ، وهي مجالات المحظورات الشهيرة.

ولعلّ ما نراه الآن من دعوة شبابيّة إلى كسر «القيم الكبرى،» وهم يَعْنون بذلك «الشعاراتِ الكبرى،» إنّما هو في النهاية دعوةٌ لكسر المحظورات والخلوص من قبضة أنواع الرقابة.

الشباب ـ وبعضُ المخضرمين ـ يعالجون ذلك بتعاملهم مع أنواع المكبوتات، وهو ما لمستُه في رواياتِ وقصصٍ ما سُمِّي «الانفجارَ الروائيَّ» الحديثَ والحداثيَّ في مصر، حيث أصبح الخروجُ عن أعراف مكانيّة واجتماعيّة سائدًا تقريبًا.

لكنّ كسر الرقابة ـ وهذه بدهيّةٌ أخرى ـ لا يكون بالفوضى أو الجموح. فمازال انتزاعُ الحريّة عمليّةً معقدةً ومركّبةً وبنائيّة.

إدوار الخراط

روائيّ وناقد وقصّاص مصريّ معروف. من رواياته: **راما والتنّين**، و**يا بنات اسكندريّة**، و**حيطان عالية**. ويُعتبر من روّاد التنظير لـ «الحساسيّة الجديدة» في الأدب والفنّ.